



مركز المشروعات الدولية الخاصة

ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبيعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

الديمقراطية والرأي العام

بقلم / نور الهدى زكي



قبل هيئات
دولية علي
مؤسسات
بعينها في هذا
البلد أو ذاك

وتكوين طبقة أو نخبة ترتبط مصالحها
بمصلح هذه الهيئات الدولية وتدور في
فلحها وتخدم مصالحها التي قد لا ترتبط
بمصلح الوطن الذي تنتمي إليه ولكنها
تصب في إطار أكبر وأشمل وهو الإطار
الذي يعول كل شيء وينمج اقتصادات
الدول الصغيرة في الاقتراب العالمي
وشبكة المعاملات المالية الدولية

وقد وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة
التي تندرج تحت تعريف الفساد فقل إن
الفساد هو إساءة استخدام الوظيفة العامة
للكسب الخاص، فالفساد يحدث علاقة
عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو
ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح
لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء
أو وسطاء لشركات أو أعمال مخصصة

لمواجهة الفساد

عندما يتحدث ابن خلدون في مقدمته
الشهيرة عن الأحوال التي تختلط فيها
"التجارة بالإمارة" وعن "الجملة المقيد
للملك" كان كمن يقرأ في كتاب واقعنا
العربي المفتوح أمامه الآن، وكان هذا
الذي سماه ابن خلدون الجملة والمال
والتجارة والإمارة هو ما نسميه نحن اليوم
الفساد، والفساد الذي نعنيه يبدأ من دفع
رشوة إلى موظف لتسهيل أمر صغير لا
يمكن تسهيله إلا بدفع المال بصورة غير
رسمية، وتعيين الأبناء والأصدقاء
والأقارب، ويمر عبر دفع عمولات كبيرة
لموظفين كبار ومسؤولين في حكومات وفي
القطاعات الاقتصادية من أجل عقد
صفقات وتسهيل أمور لشركات ورجال
أعمال. ولا ينتهي عند التنكسب من
خلال المصعب والنفوذ الإداري من اعلي
مراتب أجهزة الدولة وتكوين الشروات
السريعة، وهي الحالة التي يطلق عليها
البعض "ريع المصعب". ولا ينتهي أيهما
عند محاسن الفساد الكبرى التي يتم
فيها إرساء عمليات معينة وصفقات من

**Economic Reform
Center for International
Private Enterprise**
1155 15th Street NW, Suite 700
Washington DC 20005
Telephone: (1202) 721-9200
Fax: (1202) 721-9200
Email: cipe@cipe.org

مركز المشروعات الدولية الخاصة
Center for International Private
Enterprise

مكتب واشنطن

Thomas J. Donohue
President
Daniel W. Christman
Vice President
John D. Sullivan
Executive Director

Egypt Office

Randa Al Zoghbi
Program Director
35 Obour Buildings
Salah Salem St.
Tel: 202 - 2630923 - 2630395
Fax: 202 - 2630459
E-mail: rzoghbi@cipe-egypt.org

مكتب القاهرة

رندة الزغبى، مديرة المركز
انجي كوكل، مسئول برامج
٣٥ عمارات العبور - صلاح سالم
القاهرة
تليفون: (٢٠٢) ٢٦٣٠٣٩٥
(٢٠٢) ٢٦٣٠٩٢٣
فاكس: (٢٠٢) ٢٦٣٠٤٥٩

البريد الإلكتروني:

E-mail: rzoghbi@cipe-egypt.org

الأداء الجيد في العمل وفي السلوك فتصبح الرشوة "إكراهية" وتعيين الأقارب والأصهار "حقوق" وتهريب السلع والاتجار في السوق السوداء "شطارة" وغش المواد الأساسية الداخلة في إنتاج السلع "تربح" والتعدي علي الأراضي والاعتصاب والإشغال غير القانوني "لغة العصر" وتصبح مخالفة القانون هي الأصل واحترامه هو الاستثناء فيفقد القاضي هيئته ويسقط القانون أو لا يطبق إلا علي الضعفاء وحدهم لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون وقتل كل شيء ضد فسادهم وهو في المهدي وإذا وصل المجتمع إلى هذه الحالة فلا يكون مستغرباً أن يعيش سواد أقرابه في حالة انفصال عن أجهزة الدولة ومؤسساتها، يملون مشكلاتهم علي طريقتهم الخاصة أو باللغة التي يسيدها الفساد رغم الكلفة العالية لها سواء كانت هذه الكلفة علي حساب كرامة الإنسان أو ما يملكه من منخرات. وهنا تكون كل الأبواب مفتوحة وكل الاحتمالات قائمة لأن تنقلب حياة المجتمعات رأساً علي عقب فاستمرار الفساد وتوارثه عبر الأجيال والتستر عليه أمر له عمر افتراضي ودورة حياة ولا بد أن تصحح الحياة نفسها ملام علي الأرض بشر.

العزير بوتفليقة بأن بلاده دولة مريضة بالفساد وحسب قوله "دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة، ومريضة بالمسوية والتعسف بالتفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بتبنيها بلا ناه ولا رادع"

وأخطر ما قاله بوتفليقة عن ملاذ فعل الفساد في الجزائر أن الأعراض التي تحدث عنها أضعفت الروح المدنية وأبعدت القدرات وهجرت الكفاءات وثغرت أصحاب الضمير وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية ويتساءل الرئيس الجزائري: هل هناك كلثة أكثر من ذلك؟

وعند هذا التساؤل نكون قد وصلنا إلى نقطة الخطر في الفساد وهي النقطة التي يصاب عندها الجهاز القيمي لمجتمع الفساد بالخلل، فيصيب هذا الخلل أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، والأخطر أن تتبدد الحالة الذهنية للأفراد ونجد من المبررات والدرائع ما يبرر الفساد ويتعايش معه وكأنه أمر عادي يعيش معنا في حياتنا اليومية ونألفه ونتقبله نفسياً وربما نصل معه إلى حالة من التفريط التنريجي في كل المعايير التي يقاس بها

بتقديم رشوى للاستفلة من سياسات أو إجراءات عامة لتغلب علي منافسين وتحقق أرباح خالرج إطار القوانين المرعية كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة

وعندما يحدث الفساد وترتبط آلياته ويعيش المجتمع فيما يمكن تسميته بمجتمع "انفصال الفساد" وهو الانفصال الذي يضع الدكتور محمود عبد الفضيل، أستاذ الاقتصاد المصري، أهم مكوناته في حالات تخصيص أراضي الدولة من خلال قرارات إدارية علوية تأخذ شكل "العطايا" لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات، وفي حالات إعانة تدوير أموال المعونات الأجنبية لتعود بالمنفعة على أفراد معينين، وفي حالات قروض المجلدة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات جدية لبعض الأفراد المتصلين بمراكز التفوذ، إلى حالات الحصول علي عمولات عقود البنية التحتية والصفقات غير الشرعية، إلي حالات العمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب والاتجار بالوظيفة العامة، نقول.. عندما يعيش المجتمع في انفصال الفساد نكون قد وصلنا إلى ما يسميه الرئيس الجزائري عبد

أعمال الحكومات فالسؤال وطلب الإحاطة ولجان تفصي الحقائق داخل البرلمان والاستجابات تضع النائب الذي أوصله النائب إلى البرلمان في مواجهة دائمة مع الحكومة، وتوفر له كما هائلا من المعلومات والتقارير والأرقام التي قد تحصل به في المواجهة إلى طلب إحالة وزير من الوزراء إلى القضاء أو حتى طرح الثقة بالحكومة في مجملها.

ثالثا: في النظام الديمقراطي الذي يوفر آلية لتداول السلطة وتبادل مواقع القوة والثروة والنفوذ يستطيع الإعلام المرئي والمقروء ان يقوم بدوره في نشر وكشف الفساد والوصول برموزه إلى منصة القضاء. ولعل فضيحة ووترجيت كانت اكبر شاهد علي قدرة الإعلام في التصدي لدرجة كبري من درجات الفساد تصنت فيها رئيس اكبر دولة تباهي بديمقراطيتها علي خصومه السياسيين، ووصل الإعلام مع تهمته مؤسسات أمريكية من فضله ومجتمع مدني بالفضيحة إلى إقالة الرئيس

رابعا: في النظام الديمقراطي الذي يتمتع فيه القضاة باستقلالية تجعل القاضي في موقف من يقر العكس علي الأرض وتبعه عن كل شبهات الجاه والسلطان والخوف من العزل والعوز

الفاستين.. قلرة علي محامتهم ومعاتبتهم رغم كل أساليب الالتفاف وتعطيل مفعول هذه الآلية التي يجيدها الفاسدون طوال الوقت والتي لا يدعونها تعمل بكفاءة علي ارض الواقع.. بل يسعون جاهدين لتفريغها من مضمونها.

مجتمع الديمقراطية الذي يقوم علي ما يوصف الآن بلحكم الصالح أصبح يمثل المخرج الوحيد أمام بلدان الوطن العربي للخروج من حالة العجز الدائم في التنمية.. تلك الحالة التي باتت تهدد بالعودة إلى عصور ما قبل الاستقلال لهذه الأسباب

أولا: الديمقراطية تقدم إمكانية لما يطلق عليه تداول السلطة بما تتضمنه من تعددية تحول دون انفراد طرف سياسي أو حزبي بالقوة والنفوذ، وتحول دون استمرار الفاسدين لمد طويلة يعيش فيها الفساد ويكون شبكاته وخطوطه ومصالحه التي تستدعي دائما بقاء الفاسدين في مواقع السلطة والقوة من اجل حماية هذه الشبكات والخطوط والمصالح لتنتقل من الآله إلى الأبنه.

ثانيا: الرقابة البرلمانية في المجالس المنتخبة للمجتمع الذي يقوم علي الديمقراطية كآلية حكم توفر حالة كبيرة من كشف

ولكن هل من المنطقي انتظار أن تصحح مسيرة الحياة نفسها؟ وان تتغير مفاهيم وسلوكيات وأنماط أداء استقرت تحت مسمي الفساد من تلقه نفسها؟ أما أن هناك آلية أو آليات استقرت عليها الدراسات وخبرات البشر من اجل حصول وخلق الفساد وتهديد الأرض لأوضاع أكثر عدلا وإنسانية ونزاهة فيسترد الناس ثقتهم في جدرى قيم العمل والنزاهة وإعلاء شأن الصالح العام والوطن؟

هنا نقول إن الفساد ليس مشكلة سياسية واقتصادية فحسب بل هو مشكلة أخلاقية أيضا بدليل عجز أعنى الديمقراطيات الغربية عن القضاء عليه حيث انه يمثل قوة الشر الكامنة داخل الإنسان والتي تعطل قوة الخير الكامنة أيضا، إذ يدور الصراع علي الأرض منذ خلق الله البشر بين الخير والشر لا تفرقة في ذلك بين مجتمع يقوده نبي كمحمد صلي الله عليه وسلم، ومجتمع يتباهى بقيمه في محاربة الفساد كمجتمع الأمريكي، ومجتمع يعيب أفراه بمنظومة أخلاقية، ومجتمع يعتبر أن الديمقراطية، حتى وان عجزت عن اجتثاث الفساد، إلا أنها الآلية الوحيدة التي توفر منظومة سياسية متكاملة قلرة علي خلق وحصول الفساد. قلرة علي فضح وتعرية سلوك

لآليات الديمقراطية، ويجرّكوا هذه الآليات في اتجاه معاكس، وبالتالي إفساد هذه الآليات وزعزعة الثقة بها. ولا نخرج من هذا إلا بقوة وسلطة الرأي العام التي تحصر الكارثة التي تحدث عنها بوتفليقة

البرلمان والإعلام والقضلة والمجتمع المدني، فإن سلطة الرأي العام ستكون منخلة ونتيجة في آن واحد فالجمهور الذي شارك في الاحتيلار والوصول بالرئيس إلى الحكم والنائب إلى البرلمان، وشارك في صناعة القرار التنفيذي والتشريعي، واعتبر المسألة والرقابة حقا من حقوقه، واعتبر الإعلام غير خاضع وغير قابل للشراء بالإعلان والمزايا، ووضع ثقته في قضاة غير قابل للشراء بالمال والمزايا غير المنظورة، واستقرت في ثقافته أهمية وقيمة مؤسسات المجتمع المدني. هذا الجمهور وهذه السلطة التي تسمى سلطة الرأي العام هي الضمانة القوية لحماية الديمقراطية، بما تضمنته من آليات محلية ومحاصرة الفساد فالدساتير والقوانين تضع مبادئ عامة ولا تخوض في التفصيل. والتفصيل يصنعها البشر وينفذها البشر. وفي الصناعة والتنفيذ والممارسة يستطيع البشر أن يفرغوا المبادئ من كل مضمون، ويستطيع البشر أن يحولوا المبادئ إلى حالة مجتمع وثقلته مجتمع ومصالح أبنائه وأجياله تستحق الحفاظ عليها.

وأخيرا، أن الديمقراطية لا يمكنها وحدها التصدي للفساد. وإن الفاسدين ليستطيعون أن يعطلوا المفعول الحقيقي

الذي تلوح به السلطة التنفيذية بما تملكه من قدرة علي الشراء وتقديم المزايا المادية والعينية التي تؤثر في ضمير القاضي، وتفرغ الآلية التي توفرها الديمقراطية كلها من مضمونها.

خامسا: في النظام الديمقراطي ستكون مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالحرية وحقوق الإنسان ومنهضة الفساد وبالدعوة إلى الحكم الصالح قدرة علي الفعل والانتشار وتقديم المعلومات إلى المؤسسة التشريعية والإعلام والعمل دائما في ظل منظومة متداخلة الأطراف مع توافر الضمانات القضائية اللازمة لحماية أفراد هذه المؤسسات من الملاحقة والرقابة وربما السجن بعد تليفق الاتهامات فتتكامل مؤسسات المجتمع المدني مع آليات أخرى في مكافحة الفساد وحصله في أضيق الحدود

سادسا: في النظام الديمقراطي، الذي تستقر فيه قيم المسهلة والمراقبة والمحاسبة والكشف والعقاب والعمل المدني، تتكون سلطة كبيرة لا تعرفها مجتمعاتنا العربية وهي سلطة الرأي العام التي تعتبر تالية وثابعة وخالقة ومؤثرة وفاعلة في كل مخطوط ومفصل المنظومة الديمقراطية فلذا كان الأداء جيدا في

